الحكومة السعودية تستغلّ مهرجانات الإبل لتفريق القبائل

ذكر موقع "العربي الجديد" الى أن "مهرجان الملك عبد العزيز للإبل"، الذي تنظمه وترعاه الحكومة السعودية، يواجه اتهامات من قبل مواطنين سعوديين يرون أنه وسيلة للفساد المالي ولإلهاء الشعب عن القرارات الحكومية الأخيرة المتعلقة برفع أسعار الوقود وفرض الضرائب الباهظة على الشعب السعودي.

وأكد الموقع أن المهرجان الذي من المفترض أن يساهم في رعاية التراث في الجزيرة العربية المتعلق بالإبل، تبدلت أحواله، إذ بات مناسبة للعديد من التجاوزات.

مهرجانات "مزاين الإبل" بدأت في السعودية منذ عام 1999، برعاية بعض أمراء الأسرة الحاكمة، وعلى رأسهم الأمير الراحل مشعل بن عبد العزيز آل سعود، إذ تختار لجنة تحكيم خاصة أفضل الإبل المشاركة شكلاً للفوز بالجائزة، لكنّ تقريرًا صدر عن اللجنة الأمنية التابعة لإمارة المنطقة الشرقية عام 2013، في زمن الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، قال إنّ "المهرجانات شهدت انحرافًا عن مسارها، فباتت تجلب التعصب القبلي، بالإضافة إلى ترويج المخدرات والمسكرات وتشكيل أرض خصبة لغسيل الأموال، عبر شراء النوق وبيعها بأسعار باهظة جدًا".

وقد قررت السلطات السعودية حينها إيقاف هذه المهرجانات ومنعها قبل أن تعيدها مرة أخرى برعاية حكومية في ظل الحكم الحالي تحت مسمى "مهرجان الملك عبد العزيز للإبل".

شهد مهرجان هذا العام، طوال شهر كانون الثاني/يناير الماضي، تصاعد حدة الخلافات القبلية بتحريض من الحكومة، إذ انتشرت الأغنيات البدوية "الشيلات" التي تهدد كلّ قبيلة بالذبح والقتل من أجل الفوز بمسابقة الناقة الأجمل، فيما كانت المخدرات، وعلى رأسها مخدر "الكبتاغون"، متوفرة، وفق ما تداوله ناشطون على الإنترنت من خلال مقاطع فيديو، بالإضافة إلى حضور عشرات المطلوبين الأمنيين بشبه تتعلق بالسطو والابتزاز في المهرجان، وحمل هؤلاء أسلحتهم النارية وأطلقوا النار في الهواء، في حين بلغت تكاليف المهرجان الذي أقيم بمحافظة رماح أكثر من 214 مليون ريال سعودي "ما يعادل 57 مليون دولار أميركي" تكفلت شركة "أرامكو" النفطية بها، في وقت يقود فيه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان البلاد نحو حملة تقشف صارمة من خلال فرض الضرائب ورفع أسعار الوقود.

وبعد إعلان النتائج وردت تهديدات لأعضاء لجنة التحكيم بالقتل من قبل بعض أبناء القبائل الخاسرة، ما أدى إلى تدخل السلطات الأمنية لحماية أعضاء لجنة التحكيم والسيطرة على الفوضى داخل المهرجان.

ويقول المواطن السعودي أحمد العتيبي للموقع نفسه "في السابق، كانت هذه المهرجانات تنظّم من قبل أمراء بأموالهم الخاصة، وكانت الحكومة تنزعج منها وتحاول منعها، إلى أن نجحت في ذلك، لكن بهدف إشغال الناس وتخديرهم قررت الحكومة إعادتها بل وتنظيمها باسمها"، مضيفًا "أعرف كثيرًا من القرى في وسط السعودية حدثت فيها مشاجرات وخصومات بين أفراد قبيلتي مطير وعتيبة المنافستين الرئيسيتين على الجائزة كادت تصل إلى القتل لولا تدخل رجال الأمن".

ويستدرك: "هناك أشخاص من قبيلتي حصدوا المراكز الأولى كافة في مهرجان الإبل، لكن ما فائدة فوز قبيلتي بهذه الجائزة التي تقدر بملايين الريالات إذا كان أفراد القبيلة فقراء وجوعى بسبب الحالة الاقتصادية المريعة التي نعيشها وتردي الطبقة الوسطى إلى مستويات متدنية بعد فرض الضريبة المضافة، ورفع أسعار الوقود والسجائر وبقية السلع، وتخفيض جزء كبير من الرواتب بحجة انخفاض أسعار النفط؟".

بدوره، يقول مواطن آخر يُدعى سالم للموقع نفسه: "جدي كان راعيًا للإبل ووالدي حافظ على إبل والده طوال سنوات وأنا أعشق هذا الحيوان الذي له تاريخ طويل مع أبناء البادية، لكن ما يحدث في مهرجانات الإبل في السعودية ليس له علاقة بالتراث أو التاريخ، بل هو مهرجان لغسل الأموال والفساد المالي والمخدرات والفرقة القبلية برعاية الحكومة السعودية، ما يخلق هوة سحيقة بين الناس يصعب ردمها"،

مضيفاً "سمعت بأذني بعض الأهازيج التي تهين القبائل الأخرى وتصفها بالكذب والجبن".

وبحسب الموقع، فقد تراوحت أسعار الإبل المؤهلة للمشاركة في المهرجان ما بين مليون ريال و30 مليوناً، لكنّ كثيراً من المراقبين يشككون في هذه الأسعار ويعتقدون بأنّ ارتفاع المبالغ فيه عائد إلى عمليات غسيل أموال، إذ سبق للسلطات السعودية أن قبضت على تاجر إبل مشهور وحكمت عليه بالسجن 15 عاماً بسبب تجارته بالمخدرات وغسل أموالها عبر بيع وشراء الإبل في مهرجان أم رقيبة الذي أقيمت على أنقاضه مهرجانات الإبل الحديثة.

ولا تعد هذه التظاهرة القبلية الوحيدة التي رعتها الحكومة، إذ سبق للسلطات السعودية أن رعت، بإشراف وتمويل من ولي العهد محمد بن سلمان، مهرجانين قبليين على الحدود القطرية بحجة حشد القبائل لتهديد قطر وغزوها.

7/2/2018